26 يونيو 2022

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

بشـــــأن

شركة المجموعة المصرية العقارية

بالإشـارة إلـى بيـان الهيئـة المنشـور بتـاريخ 2022/6/16 بشـأن مخاطبـة شـركة المجموعـة المصـرية العقاريـة للـرد علـى بعـض استفسـارات مـن الهيئـة والتـي مـن بينهـا موافـاة الهيئـة ببيـان بالأصـول العقاريـة المملوكـة للشـركة والتـي لا توجـد منازعـات قضـائية عليهـا، وتعتمـد عليهـا الشركة في توليد الإيرادات.

وبفحـص الـرد الـوارد مـن الشـركة فـي هـذا الشـأن وإجـراء التحقيقـات اللازمـة، فقـد تبـين للهيئـة قيـام الشـركة بالسـير فـي إجـراءات رهـن أحـد أصـولها وتحريـر توكيـل بـالرهن لصـالح أحـد البنـوك وقيـام البنـك بتكليـف أحـد المقيمـين العقـاريين لإعـداد دراسـة قيمـة عادلـة لهـذا الأصـل خـلال شـهر ينـاير 2022، وجـاء ذلـك اسـتناداً علـى قـرار الجمعيـة العامـة غيـر العاديـة المنعقـدة بتـاريخ 3 ينـاير 2022 والتـي قـررت تعـديل المـادة رقـم 33 مـن النظـام الأساسـي للشـركة بإضـافة ومـنح رئـيس مجلـس إدارة الشـركة ونائـب الـرئيس والعضـو المنتـدب صـلاحيات التوقيـع نيابـة عـن الشـركة علـى عقود الرهن وكفالة الغير.

وفـي ضـوء مـا أثيـر خـلال تحقيقـات الهيئـة مـن أن إجـراء الـرهن المتخـذ مـن جانـب الشـركة لأحـد أصـولها، كـان بغـرض تقـديم الأصـل كضـمان وكفالـة لجـزء مـن التسـهيلات المصـرفية الممنوحـة مـن أحـد البنـوك لشـركة تارجيـت للاسـتثمار العقـاري المملوكـة لـرئيس مجلـس إدارة الشـركة والـرئيس التنفيـذي لهـا، وهـو مـا يعـد مخالفـاً لأحكـام المـادة رقـم 96 مـن قـانون الشـركات المسـاهمة رقـم 159 لسـنة 1981 وكـذا المـادة رقـم 39 مـن قواعـد قيـد وشـطب الأوراق الماليـة بالبورصـة والمنظمـة للقواعد القانونية الخاصة بعقود المعاوضة.

وبنـاء عليـه فقـد تقـرر اسـتمرار إيقـاف التعامـل علـى الورقـة الماليـة لحـين حصـول الهيئـة علـى رد وافٍ مـن الشـركة فـي هـذا الشـأن مـدعوماً بالمسـتندات وكـذا قيامهـا بتقـديم خطـاب مـن البنـك يتضمن تفاصيل وحيثيات الموضوع.